إفاضةٌ بل إفاضتان

محسن الأسدي

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ* ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]

بدءاً نقول: إنّ من أعظم أهداف فريضة الحجّ ـ بعد الإخلاص في عبادته تعالى ـ هو خلق أُمّة قرآنيّة، طالما كانت تهفو إليها قوافل الأنبياء والمرسلين، وقد جدَّ في المسير إلى هذا الهدف ـ ولا زال ـ جميع مواكب الصالحين والصادقين، وراحت ترفرف حوله وتطوف به أرواح الشهداء، بعد أن عبّدته جماجمهم وسقته دماؤهم.. وظلّت الأجيال المؤمنة المتعافية، منذ جيل إبراهيم الخليل وإلى يومنا هذا مروراً بعصر النور عصر رسول اللهﷺ وما تلته من عصور، تتوارث كنوزه

(١) البقرة: ١٩٨ ـ ١٩٩.

المضرّجة بدماء الشهداء والمعفّرة بتراب ساحات الفداء، إنّه المسير والمعبّد بجهود وأنشطة كلّ المخلصين لرسالة السماء.. حتّى غدا هدفاً سامياً، وأُنشودةً عذبةً تردّدها شفاه الصادقين المؤمنين.

ولولا ما يتمتّع به هذا الهدف من أصالة وعمق في ضمير الإنسانيّة وتأريخها، ومن مقوّمات راحت في كثير منها، بل في جميعها، تصوغها السماء وتصطنع رموزها على عينها أنبياءً وأئمّةً وشهداء.. لما استطاع هذا الهدف أن يكون شجرةً باسقةً يانعةً أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كلّ حين بإذن ربّها.

ومن تلك المقوّمات الهيبة التي تتركها هذه الأُمّة المباركة في النفوس، والرهبة التي تنذر بها الأعداء وترعبهم وتقضّ بها مضاجعهم وتقوّض مؤامراتهم.

وما فريضة الحجّ إلّا ساحة كبرى لنموّ هذا الهدف وتركيز مقوّمات هذه الأُمّة عبر وحدتها وتراصّ صفوفها، وأروع ما في هذه الفريضة، وهي الرائعة في كلّ مناسكها ومفاصلها، هاتان الإفاضتان بكلّ ما يتمثّل فيهما من قداسة وهيبة ورهبة وروحانيّة ورغبة في لقاء الله والاستزادة من أجره وثوابه، وقد شاءت السماء لهاتين الإفاضتين أن تكونا من مفاصل هذه الفريضة المقدّسة، وأن تكونا في بقعة مباركة محدّدة وفي زمن هو الآخر محدّد، أيّام معدودات، وفي مظهر واحد، وتحت ظلّ شعار واحد وتلبية واحدة ومنسك واحد، يضمّ محاور متعدّدة ممّا يجعله ذا خصوصيّة لا تجدها في غيره، وبلا أدنى شك، إنّ هذا كلّه سيترك آثاره سواءً أكانت آثاراً نفسيّة أم كانت آثاراً تربويّة على الإنسان الحاجّ كشخص، أو عليه بوصفه مجتمعاً وكأُمّة، كما يترك آثاره على من يرى من بعيد هذه المشاهد عبر وسائل النقل والإعلام أو يسمع عنها أو يقرأ... وقد أشبعنا هذه المفاهيم بحثاً في مقالات متعدّدة في العدد ١٢ من هذه المجلّة، وكذلك الخاصّ بالسيد الإمام الخميني رضوان الله عليه، الذي كان يحمل همّاً عظيماً، وبذل جهوداً مشهودةً طيلة حياته

المباركة من أجل وحدة الأُمّة الإسلاميّة وتوحيد كلمتها وصفوفها ضدّ أعدائها، وما أكثر جهوده وأنشطته المنصبّة على إحياء أهداف هذه الفريضة المباركة عبر مفاصلها كافّة، ومنها هاتان الإفاضتان، وما تشكّلانه من زخم بشري عظيم مهيب على جميع المستويات، الروحيّة منها والماديّة، الأخروية منها والدنيوية.

❊ ❊ ❊

فبعد أن اتّفقت كلمة جمع من مفسّري المذاهب الإسلامية ـ ممّن تيسّر لي الاطّلاع على رأيه ـ على الإفاضة الأولى من عرفات إلى حيث المزدلفة؛ لأنّ الآية الأولى لم تدع مجالاً للاختلاف، حيث قالت: ﴿**فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ...**﴾...

وقع الاختلاف بينهم في المراد من الآية الثانية: ﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ**﴾.

هل هي الإفاضة الأولى من عرفات أو هي إفاضة أُخرى غيرها؟ وهل يمكننا الاستفادة منها إفاضةً أخرى من المزدلفة نحو منى، أو أنّ الآية لا تساعد على ذلك؟ وكلّ ما فيها هو أمر بالبعث والتوكيد للإفاضة الأولى والالتزام بها، وعدم التخلّي عنها لأيّ سبب من الأسباب، أو أنّ كلّ ما جاء بها هو توضيح لكيفيّتها، أو هو أمر خاصّ بجماعة امتنعوا عن الوقوف بعرفات ـ كما في روايات عند الفريقين ـ واستبدلوه بوقفة المزدلفة ثمّ الإفاضة منها..

هذا ما سنتعرّف عليه في مقالتنا هذه.

الإفاضة لغةً

أفضتم: دفعتم أنفسكم بكثرة، من إفاضة الماء، وهو صبّه بكثرة، وأصله أفضتم أنفسكم وترك ذكر المفعول[1].

(١) أُنظر كنز العرفان في فقه القرآن، الآية. والرازي في تفسيره ٥: ١٧٢.

وفي المصباح: «وأفاض الناس من عرفات دفعوا منها، وكلّ دفعة إفاضة. وأفاضوا من منى إلى مكّة يوم النحر رجعوا إليها، ومنه طواف الإفاضة أي طواف الرجوع إلى منى»[١].

وفي مجمع البيان: أفاض القوم في الحديث إذا اندفعوا فيه وأكثروا التصرّف، وأفاض الرجل إناءَه إذا صبّه، وأفاض الرجل بالقداح إذا ضرب بها؛ لأنّها تقع متفرّقة، قال أبو ذؤيب:

وكأنّهنَّ ربابة وكأنّه يَسرٌ يُفيض على القداح ويصدع[٢]

وأفاض البعير بجرته إذا رمى بها متفرّقة كثيرة، قال الراعي:

وأفضنَ بعد كظومهنّ بجرّةٍ من ذي الأباطح إذرعين حقيلاً[٣]

ثمّ يقول صاحب تفسير مجمع البيان: فالإفاضة في اللغة لا تكون إلّا عن تفرّق أو كثرة..[٤]

واصطلاحاً:

هي منسك كبقيّة مناسك الحجّ له وقته وأحكامه وأهدافه... ويدلّ على وقوف عرفات والوقوف بالمشعر الحرام (المزدلفة).

---

(١) المصباح المنير: ٤٨٥.

(٢) الربابة: شبيه بالكنانة يجمع فيها سهام الميسر، وربما سمّوا جماعة السهام ربابة، واليسر محرّكة: الياسر.

(٣) كظم البعير كظوماً: أمسك جرّته وكفّ عن الاجترار. الجرّة: ما يخرجه البعير من بطنه ليمضغه ثمّ يبلعه. حقيل: اسم موضع، قاله الجوهري.

(٤) أُنظر مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ الطبرسي، طبعة دار المعرفة ١: ٥٢٥.

الإعراب:

فإذا: الفاء استئنافية، وإذا ظرف لما يستقبل من الزمن متعلّق بالجواب.

أفضتم: فعل وفاعل والجملة في محلّ جرّ بالإضافة.

من عرفات: جار ومجرور متعلّقان بأفضتم، وتعرب عرفات إعراب جمع المؤنّث السالم.

فاذكروا: الفاء رابطة لجواب الشرط، واذكروا فعل أمر وفاعل، والجملة لا محلّ لها؛ لأنّها جواب شرط غير جازم.

الله: مفعول به.

عند المشعر: الظرف متعلّق باذكروا.

الحرام: صفة للمشعر، ولنا أن نعلّق الظرف بمحذوف حال أي: كائنين عند المشعر الحرام.

واذكروه: الواو عاطفة، وجاء تكرارها لتوكيد الذكر، وهو فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو فاعل، والهاء مفعول به، يعود على لفظ الجلالة.

كما هداكم: الكاف حرف جرّ، وما مصدرية، وهي مع مجرورها في محلّ نصب مفعول مطلق أو حال، أي: اذكروه ذكراً حسناً، أو اذكروه مثل هدايته إيّاكم، وجملة هداكم لا محلّ لها؛ لأنّها واقعة بعد موصول حرفي.

وإن: الواو حاليّة، وإن مخفّفة من الثقيلة.

كنتم: كان الناقصة واسمها.

من قبله: الجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال.

لمن الضالّين: اللّام هي الفارقة، وفي الضالّين جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر كنتم.

ثمّ: (وهنا بيت القصيد) حرف عطف للترتيب مع التراخي، وقد وجد بسببها التراخي الزماني بين الإفاضتين، الإفاضة من عرفة، والإفاضة من المزدلفة. وقد عطفت أفيضوا على اذكروا.

أفيضوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل.

من حيث: حيث ظرف مكان مبنيّ على الضمّ، الجار والمجرور متعلّقان بأفيضوا.

أفاض الناس: فعل وفاعل والجملة في محلّ جرّ بالإضافة.

واستغفروا الله: الواو عاطفة وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به.

إنّ الله غفور رحيم: إنّ واسمها وخبرها، والجملة تعليليّة، لا محلّ لها من الإعراب.

المراد من الآية

هناك بحثان رئيسان في هذه الآية:

الأوّل: ما هو المراد بالإفاضة المأمور بها في هذه الآية؟

الثاني: ما هو المراد بـ(الناس).

ما هو المراد من الإفاضة؟

والجواب عن الأوّل فيه قولان:

القول الأوّل: إنّ المراد بالإفاضة هو الإفاضة من عرفات. لكنّ أصحاب هذا القول اختلفوا في الأمر الوارد في الآية (أفيضوا) فكانوا فريقين:

ـ فريق يقول ـ وهم الأكثر ـ: إنّ الأمر المذكور هو أمر خاصّ بقريش

وحلفائها الحمس[١]، فقد كانوا لا يتجاوزون المزدلفة إلى عرفات، بل يكتفون بالوقوف بالمزدلفة ثمّ يفيضون منها إلى منى، ويحتجّون بوجوه:

● إنّ الحرم أشرف من غيره، فيوجب أن يكون الوقوف به أولى.

● إنّهم كانوا يترفّعون على الناس ويقولون: نحن أهل الله فلا نحلّ حرم الله، أو يقولون: نحن قطين[٢] الله، فينبغي لنا أن نعظّم الحرم ولا نعظّم شيئاً من الحلّ.

● إنّهم كانوا لو سلّموا أنّ الموقف هو عرفات لا الحرم؛ لكان ذلك يوهم نقصاً في الحرم، ثمّ ذلك النقص كان يعود إليهم، ولهذا الأمر كان الحمس لا يقفون إلّا في المزدلفة، مع علمهم بأنّ عرفة موقف إبراهيم عليه السلام.

أمّا الروايات التي تعضد هذا القول فهي:

روي أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لمّا جعل أبا بكر أميراً في الحجّ، أمره بإخراج الناس إلى

---

(١) الحمس: من حمس بالشيء حمساً: علق وتولّع، فهو حَمِسٌ وأحمس وهي حمساء، والجمع حُمسٌ وأحماس، وتحمّست به الركاب: تحرّمت واستغاثت، وهنا هو الشديد الشحيح على دينه وهم: قريش، وكنانة، وخزاعة، وثقيف، وخثعم، وبنو عامر بن صعصعة، وبنو النضر بن معاوية، وسمّوا بذلك لتشديدهم في دينهم، والحماسة الشدّة.

والأحمس: هو الذي يهب نفسه، أو يهبه أهله للآلهة، فينصرف لشؤونها وخدمتها، وهو نوع من الرهبنة، وكانت الأُمّهات تتّخذ هذه الصفة لأولادهنّ إن كتب لهنّ النجاح في حوائجهنّ كشفاء أمراض أولادهنّ وغيره.

وكانت للحمس صفات خاصّة وطقوس معيّنة، فيمتنعون عن أكل الطعام الذي يحملونه معهم إلى الحرم، ولو كانوا حرماً لا يدخلون بيتاً من شعر، ولا يستظلّون إلّا في بيوت من جلد، وكانوا يتحرّجون من المرور في ظلّ أو الوقوف تحت سقف وهم حُرُم؛ ولذلك صاروا يدخلون البيوت من أظهرها، لئلا يظلّهم ظلّها، أو يقفون تحتها، وقد حرّم الإسلام هذه العادة، فنزلت فيهم هذه الآية المباركة: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ البقرة: ١٨٩، وكانوا يطوفون حول البيت عراة، ويصفّقون حين الطواف، كما ورد في الآية: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ الأنفال: ٣٥.

أُنظر أسباب النزول للواحدي، الآية ١٨٩ من سورة البقرة، والسبزواري في تفسيره مواهب الرحمن ٣: ١٥٧، وكنز العرفان للسيوري ١: ٣٠٥، وتفاسير أُخرى.

(٢) قطين الله: أي سكّان حرمه، والقطين جمع قاطن كالقطّان.

عرفات، فلمّا ذهب مرّ على الحمس وتركهم فقالوا له: إلى أين وهذا مقام آبائك وقومك فلا تذهب؟ تقول الرواية: فلم يلتفت إليهم ومضى بأمر الله إلى عرفات ووقف بها، وأمر سائر الناس بالوقوف بها...

روى الترمذي عن عائشة أنّها قالت: كانت قريش ومن كان على دينها وهم الحمس يقفون بالمزدلفة يقولون: نحن قطين الله، وكان من سواهم يقفون بعرفة، فأنزل الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، وقال القرطبي عن هذا الحديث: حديث حسن صحيح.

روى مسلم عن عائشة قالت: الحمس هم الذين أنزل الله فيهم: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قالت: كان الناس يُفيضون من عرفات، وكان الحمس يفيضون من المزدلفة، يقولون: لا نفيض إلّا من الحرم، فلمّا نزلت ﴿أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ رجعوا إلى عرفات، وقال عنه القرطبي: وهذا نصّ صريح، ومثله كثير صحيح.

وروى الواحدي بسنده عن محمّد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنّه قال: أضللتُ بعيراً لي يوم عرفة، فخرجتُ أطلبه بعرفة، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله واقفاً مع الناس بعرفة، فقلت: هذا من الحمس ما له هاهنا!

وكانت قريش تسمّى الحمس، فجاءهم الشيطان فاستهواهم، فقال لهم: إنّكم إن عظمتم غير حرمكم، استخفّ الناس بحرمكم.

فكانوا لا يخرجون من الحرم، ويقفون بالمزدلفة، فلمّا جاء الإسلام أنزل الله عزّوجلّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ يعني عرفة[1].

(١) أُنظر في هذا كلّه البخاري في التفسير: ٤٥٢٠ و ١٦٦٤، ومسلم في الحجّ: ١٢١٩/١٥١ و١٥٣ / ١٢٢٠، والنسائي في الحجّ ٥: ٢٥٤ و٥: ٢٥٥، والدرّ المنثور وقد أحصى هذه الروايات كاملة، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢: ٤٢٧، والتفسير الكبير للرازي ٣: ١٨٠ ـ ١٨١، ومجمع البيان للطبرسي ٣: ٥٢٧ ـ ٥٢٨، وغيرهم.

أمّا السيّد الطباطبائي في ميزانه، فيذهب إلى أنّ هذه الإفاضة هي الإفاضة من عرفات فيقول: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ظاهره إيجاب الإفاضة على ما كان من دأب الناس وإلحاق المخاطبين في هذا الشأن بهم فينطبق على ما نقل أنّ قريشاً وحلفاءها وهم الحمس كانوا لا يقفون بعرفات بل بالمزدلفة، وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله لا نفارق الحرم، فأمرهم الله سبحانه بالإفاضة من حيث أفاض الناس، وهو عرفات.

وعلى هذا، فذكر هذا الحكم بعد قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ بثمّ الدالّة على التأخير، اعتبار للترتيب الذكري، والكلام بمنزلة الاستدراك، والمعنى أنّ أحكام الحجّ هي التي ذكرت غير أنّه يجب عليكم في الإفاضة أن تفيضوا من عرفات لا من المزدلفة، وربما قيل: إنّ في الآيتين تقديماً وتأخيراً في التأليف والترتيب: ثمّ أفيضوا من حيث أفاض الناس، فإذا أفضتم من عرفات[1].

ـ وفريق ثان يقول: إنّ الأمر المذكور في الآية هو أمر عامّ لجميع الناس، بأن يفيضوا من المكان الذي أفاض منه الناس وهو عرفات.

إشكال

وقبل التحدّث عن القول الثاني للمراد من الآية، نذكر الإشكال على القول الأوّل، وهو إنّ قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، يقتضي ظاهره أنّ هذه الإفاضة غير ما دلّ عليه قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ لمكان (ثمّ)، فإنّها توجب الترتيب، ولو كان المراد من هذه الآية: الإفاضة من عرفات، مع أنّه معطوف على قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ كان هذا عطفاً للشيء على نفسه، وأنّه غير جائز، ولأنّه يصير تقدير الآية: فإذا أفضتم من عرفات، ثمّ أفيضوا من

(١) أُنظر الميزان في تفسير القرآن ٢: ٨٠.

عرفات، وهو غير جائز.

ثمّ يواصل الرازي الذي ذكر هذا الإشكال في تفسيره، يواصل قوله:

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يقال: هذه الآية متقدّمة على ما قبلها.

والتقدير: فاتّقون يا أُولي الألباب، ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ﴾.

وعلى هذا الترتيب، يصحّ في هذه الإفاضة أن تكون تلك بعينها.

ويجيب الرازي: هذا وإن كان محتملاً، إلّا أنّ الأصل عدمه، وإذا أمكن حمل الكلام على القول الثاني ـ الذي سيأتي ـ فأيّ حاجة بنا إلى التزامه ؟![1]

هذا وأنّ عطف الشيء على نفسه يعدّ تكراراً لمفاد الجملة الأولى وهو لا يليق بكلامه تعالى، والتقدير المذكور خلاف السياق الثابت للآيتين وللترتيب المجْمَع عليه.

وقد أجابوا: بأنّ «ثمّ» هاهنا على مثال «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ* فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي كان مع هذا من المؤمنين، ويقول الرجل لغيره: قد أعطيتك اليوم كذا وكذا، ثمّ أعطيتك أمس كذا، فإنّ فائدة كلمة (ثمّ) هاهنا تأخّر أحد الخبرين عن الآخر، لا تأخّر هذا المخبر عنه عن ذلك المخبر عنه[2].

وهناك تقدير آخر ذكره صاحب مجمع البيان حيث قال: وممّا يسأل على الأوّل (أنّ المراد به الإفاضة من عرفات).

أن يقال: إذا كان ثمّ للترتيب، فما معنى الترتيب هاهنا ؟

---

(١) التفسير الكبير للرازي ٥: ١٨١.

(٢) المصدر نفسه.

ويجيب الشيخ الطبرسي عن ذلك بقوله: وقد روى أصحابنا في جوابه أنّ هاهنا تقديماً وتأخيراً وتقديره: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ* وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1].

ويجيب البلاغي عن هذا بقوله: ولم أجد الرواية عاجلاً لنرى سندها، ولو كانت عن إمام لذكره في المجمع على عادته[2].

هذا، وهناك روايات من طرق الإماميّة مشابهة لما ورد عن أهل السنّة، كالتي في تفسير العيّاشي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ الآية، قال: إنّ أهل الحرم كانوا يقفون على المشعر الحرام ويقف الناس بعرفة، ولا يفيضون حتى يطلع عليهم أهل عرفة، وكان رجل يكنّى أبا سيار، وكان له حمار فارِه، وكان يسبق أهل عرفة، فإذا طلع عليهم قالوا: هذا أبو سيار، ثمّ أفاضوا، فأمرهم الله أن يقفوا بعرفة وأن يفيضوا منه.

وقد ذكر العيّاشي خمس روايات تحمل هذا المعنى، وتذكر أنّ المراد من الإفاضة المأمور بها في الآية، الإفاضة من عرفات.

إلّا أنّ الشيخ البلاغي في تفسيره قال عن هذه الروايات ـ سواء تلك التي نقلها صاحب تفسير العيّاشي ونقلها عنه صاحب تفسير البرهان، وتلك التي جمعها صاحب تفسير الدرّ المنثور، والتي تؤيّد أنّ المقصود بالإفاضة في الآية هي الإفاضة من عرفات ـ قال: والكلّ لا يقوى على المقاومة لحديث جابر المنتصر

(١) مجمع البيان ٣: ٥٢٨.

(٢) آلاء الرحمٰن في تفسير القرآن للشيخ البلاغي: ١٨٠.

برواية الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام[١] والتي سأذكرها في القول الثاني.

القول الثاني: يذهب أصحابه إلى أنّ المراد من الآية هو الإفاضة من المزدلفة إلى منى يوم النحر قبل طلوع الشمس للرمي والنحر، قال: والآية تدلّ عليه؛ لأنّه قال: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ ثمّ قال: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ فوجب أن يكون إفاضة ثانية، فدلّ ذلك على أنّ الإفاضتين واجبتان...

ونسب الشيخ الطبرسي هذا القول إلى الجبائي، فيما نسبه الرازي إلى الضحّاك[٢]، واستدلّ الطبرسي على هذا بقوله: والآية تدلّ عليه لأنّه قال ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾، ثمّ قال: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾، فوجب أن يكون إفاضة ثانية فدلّ ذلك على أنّ الإفاضتين واجبتان[٣].

(١) أُنظر آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ١٨٠.

(٢) أُنظر التفسير الكبير للرازي ٥: ١٨١. ومجمع البيان للطبرسي ٣: ٥٢٨.

(٣) مجمع البيان للطبرسي ٣: ٥٢٨.

وقد أشكل على هذا الرأي بلفظة (حيث)، وقالوا: إنّ هذا القول، أي القول الثاني، لا يتمشّى إلّا إذا حملنا لفظ (من حيث) في قوله: ﴿**مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ**﴾ على الزمان، وذلك غير جائز، فإنّه مختصّ بالمكان لا بالزمان.

وأجاب أصحاب القول الثاني عن هذا الإشكال: بأنّ التوقيت بالزمان والمكان يتشابهان جدّاً، فلا يبعد جعل اللفظ المستعمل في أحدهما مستعملاً في الآخر على سبيل المجاز[1].

هذا، والغالب أن تستعمل حيث ظرف مكان لكنّها قد ترد للزمان، وقد ذهب كلّ من الشيخ البلاغي في تفسيره والسيّد السبزواري في تفسيره إلى أنّ المقصود بهذه الإفاضة هو الإفاضة من المزدلفة إلى منى، لا الإفاضة الأولى من عرفات التي ذكرتها الآية الأولى، وقد استفاد البلاغي مؤيّداً على ما ذهب إليه من رواية جابر، ففي الصحيح عن الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام، عن جابر في ذكره لحجّ رسول الله صلى الله عليه وآله: ثمّ غدا صلى الله عليه وآله أي من منى والناس معه، وكانت قريش تفيض من المزدلفة وهي جُمَع «أي لا يقفون في عرفة، فتكون لهم منها إفاضة، بل يقفون في المشعر وتكون منه إفاضتهم»، ويمنعون الناس من أن يفيضوا منها «أي من المزدلفة يعني أنّهم لا يدعون الناس بعد إفاضتهم من عرفات أن يقفوا في المزدلفة؛ لكي يكون لهم منها إفاضة أيضاً، بل لا يكون لهم إلّا الاستطراق»، فأقبل رسول الله، وقريش ترجو أن تكون إفاضته من حيث كانوا يفيضون «أي لا يمضي إلى عرفة بل يمكث في المزدلفة وتكون منها إفاضته» فأنزل الله عليه ﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ**﴾ يعني إبراهيم وإسماعيل وإسحاق في إفاضتهم ومن كان بعدهم، الحديث.

ثمّ يواصل كلامه فيقول: ولا ينبغي الريب في أنّ مرجع الضمير في «منها» هو

(١) التفسير الكبير للرازي ٥: ١٨٢.

المزدلفة؛ إذ لم يسبق في الحديث أدنى ذكر أو إشارة إلى عرفات.. ثمّ راح البلاغي أيضاً يقول: فالحكم لبيان رواية الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام عن جابر المعتضدة بترتيب القرآن المتسالم عليه.

ولم يكتف البلاغيّ بهذا، بل راح يذكر ما جاء في التبيان من القول: بأنّ الآية خطاب لجميع الحاجّ أن يفيضوا من حيث أفاض إبراهيم عليه السلام من مزدلفة، وقال ـ أي صاحب التبيان ـ إنّه شاذّ، وعلّل شذوذه بكلام مضطرب، عهدة اضطرابه على النسّاخ، وحاصله الاعتراض على كون المراد بالناس إبراهيم عليه السلام وحده.

وهنا يقول البلاغي: وقد عرفت أنّ رواية جابر ترفع هذا الاعتراض.

ثمّ راح البلاغيّ يفنّد دعوى الإجماع بقوله: وأمّا دعوى الإجماع على خلاف هذا القول، فلعلّها ناظرة إلى المرويّ عن ابن عبّاس وعائشة وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة وبعض المفسّرين، ولا حجّة فيه، وكيف كان فلا إجماع، وبالنظر إلى مجمع البيان يظهر أنّ نسّاخ التبيان خلطوا بين قولي الضحّاك والجبائي، وظنّي أنّ في عبارة التبيان سقطاً[1].

وفي تفسيره للآية الأولى قال البلاغي: ... ولا تجعلوا المشعر سبيل عابر من عرفات إلى منى كما كانت قريش تقترحه بتشريعهم وجبروتهم على سائر العرب، بل قفوا فيه للنسك بحيث يكون اندفاع جمعكم منه بعد الوقوف فيه إفاضة منه كالإفاضة من عرفات واذكروا الله فيه، ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ العاملين على شريعة الحجّ بحقيقتها، وهو إبراهيم الخليل عليه السلام الذي أتى بشريعة الحجّ وإسماعيل وإسحاق ومن كان بعدهم من المتّبعين لهذه الشريعة...[2].

وأمّا السيّد السبزواري في تفسيره، فيذهب إلى أنّ ظاهر الآية الشريفة: أنّه

(١) آلاء الرحمٰن في تفسير القرآن: ١٨٠.
(٢) المصدر السابق: ١٧٩.

إيجاب للإفاضة المعهودة بين الناس، وبعد ذكر الإفاضة من عرفات يستفاد أنّه إفاضة إلى منى، بعد الوقوف في المزدلفة. فيكون قد ذكر سبحانه الوقوفين، أحدهما بالصراحة، وهو الوقوف بعرفات والإفاضة إلى المزدلفة بقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ والآخر بالملازمة، وهو الوقوف في المشعر الحرام والإفاضة منه إلى منى، فتكون (ثمّ) على الحقيقة؛ لوجود التراخي الزماني بين الإفاضتين.

ويواصل كلامه بقوله: «وفي ذلك خلافُ ما كانت عليه قريش وحلفاؤها، الذين هم (الحمس) فإنّهم كانوا لا يقفون بعرفات ترفّعاً، بل بالمزدلفة، وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله لا نفارق الحرم، وكانوا يمنعون الناس من أن يفيضوا معهم من المزدلفة».

فأثبت سبحانه إفاضتين ووقوفين؛ لأنّ الإفاضة لا تكون إلّا بعد وقوف، ولو بمقدار الذكر، ويدلّ على ما ذكرنا بعض الأخبار...

ثمّ قال السبزواري: وقيل ـ وعليه أكثر المفسّرين ـ: إنّ المراد الإفاضة من عرفات كما كان عليه دأب الناس، فأمر الله تعالى أولئك العرب الذين كانوا لا يقفون مع غيرهم في عرفات، وبذلك يكون تشريعاً للوقوف بعرفات، وأنّ الكلام بمنزلة الاستدراك بعد قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾، وتكون «ثمّ» دالّة على التراخي الرتبي، والخطاب مع قريش فقط.

وبعد ذكره لهذا الرأي، قال السيّد: ولكن فيه نظر، فإنّه بناءً علىٰ ذلك تكون الجملة تكراراً لمفاد الجملة الأولى، وهو لا يليق بكلامه تعالى، فلابدّ من حمل الإفاضة:

إمّا على الإفاضة من المشعر إلى منى ـ كما ذكرنا ـ.

أو حملها على كيفيّة الإفاضة في الإفاضتين، بأن يكون المفيض على هدوء ووقار بلا تهجّم، وللإعلام بأنّ الإفاضة المطلوبة هي الإفاضة المشروعة، فإنّها هي من رحمة الله تعالى.

ثمّ قال في مكان آخر في تفسيره: المستفاد من سياق قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ**﴾ أنّه الإفاضة من المشعر الحرام إلى منى؛ لأنّه تعالى ذكر الوقوف بعرفات والإفاضة منه، فيكون كلاماً مستأنفاً، لا أن يكون تأكيداً للإفاضة من عرفات.

ويختم السيّد كلامه بقوله:

والتأسيس خير من التأكيد لكثرة الفوائد فيه[1].

هذا، وصاحب كنز العرفان في فقه القرآن ـ بعد أن ذكر القولين:

الأوّل: إنّه إفاضة عرفات، والثاني: إنّه إفاضة المشعر، قوّى الثاني حيث قال: وهو الذي يقوى في نفسي؛ لأنّه ذكر إفاضة عرفات أوّلاً، فوجب كون هذه غير تلك تكثيراً للفائدة بتغاير الموضوع، وأيضاً يكون «ثمّ» على حقيقتها من المهملة والترتيب، فيكون «أفيضوا» معطوفاً على «اذكروا»، والمهملة هي من أوّل الوقت إلى آخره.

واستمرّ كلامه قائلاً: وعلى القول الأوّل ما معنى الترتيب هنا؟ قيل في الكلام تقديم وتأخير ـ كما ذكرنا تقديره ـ قال عنه: وفيه ضعف، وقيل معناه تفاوت ما بين الإفاضتين، وأنّ إحداهما صواب والأُخرى خطأ، والتحقيق هنا أنّ التراخي كما يكون في الزمان يكون في الرتبة أيضاً كقوله: ﴿**كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ* ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ التكاثر: ٣ ـ ٤.

فإنّ مراتب العلم متفاوتة بحسب حال النفس في البُعد عن العوائق كذلك نقول هنا: إنّ مطلق الإفاضة المأمور به أوّلاً يقصر رتبةً عن الإفاضة المقيّدة المأمور بها ثانياً[2].

---

(١) أُنظر مواهب الرحمن ٣: ١٨٨.

(٢) السيوري في كنز العرفان ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

ما هو المراد من الناس؟

ذهب جمعٌ كابن عبّاس وعائشة وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة إلى أنّ المراد سائر العرب، وهو المروي عن الإمام الباقر عليه السلام.

فيما قال الضحّاك: إنّه أمر لجميع الحاجّ أن يفيضوا من حيث أفاض إبراهيم، ولمّا كان إبراهيم إماماً كان بمنزلة الأُمّة فسمّاه وحده ناساً، وكما في قوله: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ**﴾ نعيم بن مسعود الأشجعي.

وقيل: إنّ الناس إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ومن بَعْدَهم من الأنبياء عن أبي عبدالله.

وقيل: أراد بالناس آدم، وهو الوارد عن سعيد بن جبير والزهري و﴿**إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ**﴾ يعني أبا سفيان.

وقيل: هم أهل اليمن وربيعة عن الكلبي.

وقيل: عبارة عن تقادم الإفاضة من عرفة، وأنّه هو الأعمر القديم وما سواه فهو مُبْتدع محدث كما يقال: هذا ممّا فعله الناس قديماً.

وقيل: هم العلماء الذين يعلّمون الدِّين، أو هو من يصلح للاقتداء والائتمام به، والعالمون بحدود الحجّ وأحكامه، العاملون بها، وهم منحصرون ـ كما يقول السيّد السبزواري ـ في خليل الرحمٰن وذرّيته، القائمين مقامه، العاملين بشريعته، فهو عليه السلام أوّل هذه السلسلة، وأئمّة الحقّ من ذرّيته آخرها، والعلماء العاملون الذين يتلونه علماً وعملاً، حَفَظَة هذه التشريعات، وإنّما ذكر لفظ «الناس» ليشمل جميع من له دخل في تشريع هذه المشاعر حدوثاً وبقاءً وحفظاً وإبقاءً[1].

(١) أُنظر في هذا كلّه مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي مصدر سابق: ٥٢٨، وكنز العرفان للسيوري، مصدر سابق ١: ٣٠٦ـ٣٠٧، وآلاء الرحمن: ١٧٩ ـ ١٨٠.

الحصيلة:

إنّ الواقع التاريخيّ والفقهيّ للحجّ ومناسكه منذ عهد نبيّ الله إبراهيم الخليل وإلى يومنا هذا مروراً بالعصر الجاهلي والعصر الإسلامي الأوّل وما تلته من عصور يشهد بأنّ هناك إفاضتين في كلّ ما في الإفاضة من معانٍ لغويّة ومفاهيميّة جميلة وأهداف عظيمة: إفاضة من عرفات، وإفاضة من المشعر الحرام، وسياق الآيتين وحرف العطف (ثمّ) ـ وهي تحمل معنى الترتيب ـ دليل واضح على أنّ الآيتين المباركتين جاءتا لتقرّرا هاتين الإفاضتين، تكلّفت الآية الأولى الإفاضة من عرفات، فيما تكلّفت الآية الثانية الإفاضة من المزدلفة، وكلا الإفاضتين تستلزم التواجد في كلّ من عرفة والمزدلفة اللّتين ستنطلق منهما الإفاضتان، فأثبت سبحانه وتعالى بهاتين الآيتين إفاضتين ووقوفين؛ لأنّ الإفاضة لا تكون إلّا بعد وقوف ولو بمقدار الذكر، كما يقول السيّد السبزواري.

وأمّا التقديران المذكوران، واحد ذكره الرازي عن جماعة، والآخر ذكره الطبرسي... فلا ضرورة لهما ما دام سياق الآية والعطف فيها بثمّ، والرواية المعتضدة برواية كلّ من الإمام الصادق عن الإمام الباقر عن جابر في ذكره لحجّ رسول الله صلى الله عليه وآله التي ذكرناها، بحيث لا تقوى الروايات الأُخرى من الفريقين على معارضتها بل هي الأقوى سنداً ومتناً، وقول الرازي وهو من كبار المفسّرين: وإذا أمكن حمل الكلام على القول الثاني (الإفاضة من المزدلفة) من غير التزام إلى ما ذكرتم (من تقدير) فأي حاجة بنا إلى التزامه؟! وبعيداً عن عطف الشيء على نفسه، وما ذكره الشيخ البلاغي والسيد السبزواري وصاحب كنز العرفان من مناقشات متينة، كلّها تعضد القول الثاني، وهو الإفاضة من المزدلفة.